بتاريخ 09 ربيع الثانى 1445
صلاة القضاء

الجلسة 15

---

**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ**
**الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ**

**تشييد القاعدة بمقولة المحقق الاصفهانيّ**
لقد انبرى و تصدّى المحقق الاصفهانيّ لمقولة الشيخ الأعظم المستدلّ برواية: ما حجب الله، على أن قِطَعاً من الأحكام الإلهية التي أوحيت إلى النبيّ الأكرم لم يكن النبيّ مأموراً بإبلاغه إلى عامة الأنام، بل إن إبلاغها قد وُكّل إلى شتى المعصومين عليهم السلام، فبالتالي إن هذه الواقعة تعدّ مما حجبه الله على العباد، فمن البديهيّ أن الله قد جعل حكماً محجوباً و مستوراً تجاه الناس لا أنه لم يُشرّع حكم في عالم الاعتبار أساساً لأنه حينئذ لا يصدق عليه الحجب و السَتر.

و انطلاقاً من هذا المُنطَلَق، قد بسط المحقق الاصفهانيّ الحوار حول رواية: ما حجب الله. ثُمّ بعدئذ قد أسرى الحوارَ إلى قاعدة الغلبة، فقال: فاتضح أن الحجب على أي حال يستدعي ثبوت التكليف وحيا أو الهاماً، و حجبه حينئذ بأحد وجهين: 1. إما بعدم أمره حججَه عليهم السلام بتبليغه و تعريفه للعباد. 2. أو باختفائه بعد تبليغ الحجج و تعريفهم إياه باخفاء الظالمين، أو غيره من العوارض الموجبة لاختفائه. و نسبة الحجب إليه تعالى على الأول ظاهرة، حيث إن الحكم صار محجوبا من قبله تعالى بعدم أمره حججه عليهم السلام بتعريفه و تبليغه.

و أما على الثاني (فقد قال الشيخ الأعظم) فلا (ينسب إلى الله): إما لأنه لا يصدق في حقه أنه مما حجبه اللّه عن العباد،بل عرّفهم إياه على لسان حججه عليهم السلام، و إن لم يصل إلى بعضهم لعارض. و إما لأن حجبه مستند إلى الظالمين و غيرهم لا إليه تعالى.

فان قلت (الإشكال على الشيخ): نسبة الحجب اليه تعالى بلحاظ انتهاء سلسلة الاسباب إلى رب الأرباب(فإن الحجب نظيرُ المنع و الستر فيجب أولاً أن يتواجد شيئ لكي يُمنع عنه و يُحجب و يُستر)،، فيكون كقوله عليه السلام: كلّ ما غلب اللّه عليه فهو أولى بالعذر[1] مع أن المقهورية في الاسباب العذرية مستندة ابتداء إلى أسباب طبيعية(مباشرية) من نوم أو إغماء أو جنون و نحوها، بل ليس في العالم شيء إلا و له سبب أو أسباب، و مرجع الكل الى مسبب الأسباب.(فغلبة الله تعمّ الأعذار القهرية المنتهية إلى الله حتى مع الواسطة فيعدّ الشخص مغلوباً، لا أن ما غلب الله عليه يخُصّ الأفعال المباشرية من الله فقط بل الوقائع الواقعة بالوسائط تعدّ من الغلبة)

قلت: قد ذكرنا في مبحث الطلب و الارادة أن المسببات: 1. بما هي موجودات محدودة لا تنسب إلا إلى أسباب هي كذلك (محدودة فتنسب إلى السبب القريب كالإحراق الذي يعدّ سبباً محدوداً و مباشرياً و لكن لو لاحظنا الإحراق وجوداً مطلقاً من وجودات العالم فينسب إلى الله الذي هو السبب البعيد فعندئذ سيتم إطلاق السبب على كليهما) و بما هي موجودات بقصر النظر على طبيعة الوجود المطلق تنسب إلى الموجود المطلق (الله سبحانه) لأن الفاعل الذي منه الوجود منحصر في واجب الوجود دون فاعل ما به الوجود، فانه غير منحصر في شيء.

نعم: 1. ربما يكون الفعل المحدود بلحاظ تأثيره اثرا خارقا للعادة بغلبة العنصر الربوبي فيه مما ينسب اليه تعالى: وَ ما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَ لكِنَّ اللَّهَ رَمى[2]. 2. بل ربما يكون بلحاظ غلبة العنصر الربوبي على الجهة التي تلي الماهيةَ لخلوصه (لأن التي تلي

الملاهية تعدّ سبباً محدوداً فليس السبب هو صرفَ الوجود و لهذا فيتمّ تغليب الجهة المعنوية و القربية المحدودة على الجهة المباشرة ثم ينسب الفعل إلى الله) و وقوعه قريباً ينسب اليه تعالى كما في قوله تعالى:ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبةَ وَ يَأْخُذُ الصَّدَقاتِ[3] (حيث قد نسب الأخذ إلى الله تعالى نظراً إلى الجهة المعنوية باعتباره المُشرّع و السبب النائيّ للأخذ رغم أنه ليس أمراً خارقاً للعادة) و كقولِه تعالى: ما أَصابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ[4]. كما انه اذا غلبت الجهة التي تلي الماهيةَ ينسب الى الشخص كما في قوله تعالى: وَ ما أَصابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ[5]. مع انه بلحاظ الاطلاق و النظر الى طبيعة الوجود قال تعالى: قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ[6]. فالمسببات الصادرة عن الاسباب الطبيعة (من مطلق الوجود و مطلق التحقق) بلحاظ الاطلاق ينسب إليه تعالى (فهو السبب البعيد الصادر من مطلق الوجود) فهو المحيي، و المميت، و الضار، و النافع. بخلاف ما اذا صدرت عن اشخاص غلبت الجهة التي تلي الماهية فيهم، فإنها تنفي عنه تعالى بهذا النظر كما عرفت.[7]

**مواجهتُنا لمقولة المحقق الاصفهانيّ**

و نعتقد بأن محاوراتهج قيّمة و سائدة جداً إلا أن المحقق لم يُطبّقها على مصاديق القاعدة المبحوثة نظير الجنون و الإغماء و... إذ إن تطبيقه يواجه عرقلةً و صعوبة، و لكن حيث إن الشيخ الأعظم قد صرّح ضمن الرسائل بأن ما ينسب عرفاً و عقلائاً إلى الله تعالى لا إلى اختيار البشر فهو يعدّ حصة و فرداً مما غلبه الله عليه لأنه مسبّب عن الله مباشرةً نظير الجنون التلقائيّ و السلس البول والجهل القصوريّ و النسيان العشوائيّ و.... (و بدا واضحاً أن طرق الإطاعة و العصيان عرفية و عقلائية فالعرف لا يراهم عصاةً و مُتَمَرّدِين) بخلاف الوقائع المُنتمية إلى نفس العبد(ذلک بما قدّمت أيديكم) بحيث يُعجّز نفسه تماماً فوقتئذ لا يَنسِبه العرف إلى الله ليعدّ مغلوباً من جانب الله.

نعم النسيان التقصيري الذي لا يعبأ الإنسان بأفعاله (بحيث يَشعر بنفسه أنه سيقع في النسيان) ثم لا يكترث به، فلا يعدّ مما غلب الله عليه إذ إن الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار فلو أوصى لنفسه أو ألحّ على مخّه أن يتذكر أهدافه و وظائفه لما اعتراه النسيان في الأغلبية، و هذا ما تُلوّح إليه الآيات الشريفة التالية: "و كذلک أتتک آياتنا فنَسيتَها وكذلک اليوم تُنسى". و كذا: "أتأمرون الناس بالبر و تنسون أنفسكم و أنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون". و كذا: "فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا إنا نسيناكم". و كذا: "و ضرب لنا مثلاً و نسي خلقه".

نعم ثمة آيات قد نسبت النسيان إلى الشيطان إلا أنه متسبّب عن اختيار الإنسان أيضاً و ذلک نظراً إلى قوله تعالى: و ما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني و لوموا أنفسكم. فالآيات التالية تفسّر وفقاً للآية الماضية: "وإما يُنسينّک الشيطان". و كذا: "استحوذ علهم الشيطان فأنساهم ذكر الله". و كذا: "فأنساهم أنفسهم".

إذن فالطائفة الثانية لا تنافي الطائفة الأولى إذ إن الشيطان يتسلّح بعملية النسيان و من الواضخ أن الإنسان لو لم يقيّد سلوكه و وظائفه و ذهنه بالاستحضار و التنبيه و التذكير لاستولى عليه الشيطان بكل سهولة حيث إنه قد وضع نفسه ذريعةً لإغواء الشيطان، و هذه صريحة الآيات السالفة، و العرف أيضاً يعتبر النقصان بيد الإنسان من عدم اهتمامه بالنسيان.

---

[1] الكافي/ 3: 412 لكن فيه: فالله أولى بالعذر.

[2] الأنفال: 17.

[3] التوبة: 104.

[4] النساء: 79.

[5] النساء: 79.

[6] النساء: 78.

[7] نهاية الدراية في شرح الكفاية، ج4، ص: 60.